

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برامج الماجستير والدكتوراه

تخصص الفقه

بعد قسم الفقه أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر يوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون يوجه خاص؛ إذ يعد قسم الفقه ضرورة علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية وكيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يتبني عليها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أن قسم الفقه يعتنى بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لتلمس الأحكام، وكيفية بناء ملوكات الاجتهاد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية، مع الحفاظ على كتب التراث الفقهي قراءة وفهمها وتحقيقها وشرحها؛ إحياء وحماية لها من عبث العابثين، والأجل خدمة المجتمع، وإيجاد حل لقضايا العصرية المستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المشككين والمتذمرين.

كذلك يهتم قسم الفقه بإعداد وتخرج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وتحليلية، متخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، بحيث إن هذا القسم ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تنتصر هذه الوثيقة على معايير برنامج الماجستير والدكتوراه.

أولاً: برنامج الماجستير

١- مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية والصدق والحيادية التامة.



وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برامج الماجستير والدكتوراه

تخصص القانون العام

بعد قسم القانون العام أحد أقسام شعبة الشريعة والقانون بالكلية ، وهو من أهم الأقسام التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر يوجه عام ، وفي كلية الشريعة والقانون يوجه خاص . إذ بعد قسم القانون العام صرحاً علنياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع فروع القانون العام المقارن بالفقه الإسلامي ، ومجال تطبيق أحكام هذه القوانين ، والأسس والقواعد التي تبني عليها القواعد القانونية ، ومعرفة كيفية تطبيقها على المسائل ذات الصلة .

كما أن قسم القانون العام يعتني بمعرفة ودراسة جميع الأحكام القانونية لفروع القانون العام ، وكيفية بناء ملكات استنباط القواعد القانونية ، وكيفية الترجيح بين النصوص القانونية ، مع الحفاظ على المبادئ والأحكام العامة للقانون قراءة ، وفهمها ، وتحقيقاً ، وشرحها ، وتطبيقاً عملياً في المنازعات القضائية ، أجل خدمة المجتمع المصري ، ولإيجاد حل لقضايا العصرية والمستجدة ، ولمعرفة كيفية حل المشاكل القضائية والمنازعات التي تحكمها هذه الفروع القانونية للقانون العام

كذلك يهتم قسم القانون العام بإعداد وتخريج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وبحثية ، متخصصين في العلوم القانونية ، وحيث إن هذا القسم المؤقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا ، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه .

أولاً : برنامج الماجستير**١- مواصفات الخريج :**

١/١ التحلي بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .

٢/١ أن يكون عارفاً بالمفاهيم الأساسية للتقسيمات القانونية ، ومعرفة مكانة فروع القانون العام من هذه القوانين ، والعلاقة بين فرع القانون العام بعضها ببعض ، وبينها وبين فرع القانون الخاص .

٣/١ أن يكون قادراً على قراءة وفهم وتحليل النصوص القانونية .

٤/١ أن يكون قادراً على المقارنة بين آراء فقهاء القانون ، وبين الأحكام القضائية ، وتحليلها ، للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب مع أحكام القانون وغاية المشرع منها .



- ٥/١ أن يكون قادراً على تطبيق العلوم المتخصصة ، ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلوم القانون العام .
- ٦/١ أن يكون عارفاً بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها ، وكيفية تطبيقها .
- ٧/١ أن يكون عارفاً ومتابعاً للمشاكل والقضايا المجتمعية والعلمية المتقدمة فيما يختص مجالات القانون العام ، وكيفية وضع حلول لها وفقاً لأحكام القانون .
- ٨/١ أن يكون قادراً على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة ، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال القانون العام .
- ٩/١ أن يكون قادراً على توظيف الموارد المتاحة بما يحقق أعلى استفادة ، والحفظ عليها .
- ١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة ، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة .
- ١١/١ أن يكون قادراً على التنمية والتنفيذ الشرعي والقانوني بشكل صحيح يتافق والتشريع الإسلامي وأحكام القانون ، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية .
- ١٢/١ أن يكون قادراً على تنمية ذاته أكاديمياً ومهنياً ، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال فروع القانون العام .

٢- المعايير الأكademie لبرنامج الماجستير :

٢/١ المعرفة والفهم :

باتنها دراسة برامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً على فهم ومعرفة ما يلي :

النظريات والأسس والآراء المتعلقة بـ مجال القانون العام، وكذلك في المجالات ذات العلاقة.	١/١/٢
التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وإنعكاساتها على البيئة في مجال القانون العام	٢/١/٢
التطورات العلمية في مجال القانون العام	٣/١/٢
المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون العام	٤/١/٢
مبادئ وأسس الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون العام	٥/١/٢
أسس وأخلاقيات البحث العلمي.	٦/١/٢

**٢/٢ المهارات الذهنية :**

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي :

تحليل وتقدير المعلومات في القانون العام ، والمقارنة بينها لاستنباط الرأي الرا�ح ، والقياس عليها لحل المشاكل.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء ، وتحديد الرأي الرا�ح مع عدم توافر بعض المعطيات الربط بين المعرف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الرا�ح.	٢/٢/٢
إجراء دراسة بحثية و / أو كتابة دراسة علمية متجهة حول مشكلة بحثية.	٣/٢/٢
تقدير المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون العام	٤/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في مجال القانون العام	٥/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة	٦/٢/٢
	٧/٢/٢

٣/٢ المهارات المهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي :

إنCHAN المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون العام ، وإجاده تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة	١/٣/٢
كتابة وتقديم التقارير المهنية في مجال القانون العام	٢/٣/٢
تقدير الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون العام	٣/٣/٢

٤/٢ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي :

التواصل الفعال بتنوعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة ، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال القانون العام	٢/٤/٢
التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.	٣/٤/٢



جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم القانون العام

استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في القانون العام	٤/٤/٢
وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.	٥/٤/٢
العمل في فريق ، وقيادة فرق في ميادين مهنية مختلفة.	٦/٤/٢
إدارة الوقت بكفاءة.	٧/٤/٢
التعلم الذاتي المستمر.	٨/٤/٢



ثانياً : برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج :

- ١/١ التحلیي بالأمانة العلمية ، والصدق ، والعيادية التامة .
- ٢/١ المعرفة التامة بفروع القانون العام وقواعدة ، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بفروع القانون العام .
- ٣/١ إيجاده فهم ، وتطبيق ، وشرح ، وتحليل النصوص والقواعد القانونية ، وابداه الرأي فيما يتعلق بها من مسائل .
- ٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال القانون العام .
- ٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي ، كالاستقرائي ، أو التحليلي ، أو الاستباطي ، والنادر ، وغيرها ، مما يتطور ويضيف إلى البحث العلمي في مجال القانون العام .
- ٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل ، والقضايا المجتمعية ، والعلمية المتعددة فيما يخص مجالات القانون العام ، وكيفية وضع حلول لها وفق القواعد القانونية .
- ٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة .
- ٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار .

٢- المعايير الأكademie لبرنامج الدكتوراه :

٢/١ المعرفة والفهم :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً على الفهم والمعرفة الجيدة لما يلي:

النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال القانون العام، وكذلك في المجالات ذات العلاقة.	١/١/٢
التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها على البيئة في مجال القانون العام	٢/١/٢
التطورات العلمية في مجال القانون العام	٣/١/٢
المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون العام	٤/١/٢
مبدأ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون العام	٥/١/٢
أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي	٦/١/٢

**٢/٢ المهارات الذهنية:**

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على :

تحليل وتقدير المعلومات في القانون العام ، والمقارنة بينها؛ لاستنباط الرأي الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء ، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات	٢/٢/٢
الربط بين المعرف المختلقة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.	٣/٢/٤
إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.	٤/٢/٢
تقدير المخاطر في العمارات المهنية في مجال القانون العام	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في مجال القانون العام	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متعددة	٧/٢/٢

٣/٢ المهارات المهنية:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على :

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون العام ، وإجاده تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة	١/٣/٢
كتابة وتقدير التقارير المهنية في مجال القانون العام	٢/٣/٢
تقدير الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون العام	٣/٣/٢

٤/٢ المهارات العامة:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على :

التواصل الفعال بألوانه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة ، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يقدم العمارة المهنية في مجال القانون العام	٢/٤/٢
التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعليمية الشخصية.	٣/٤/٢



جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم القانون العام

استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في القانون العام	٤/٤/٢
وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.	٥/٤/٢
العمل في فريق ، وقيادة فرق في ميقات مهنية مختلفة.	٦/٤/٢
إدارة الوقت بكفاءة.	٧/٤/٢
التعلم الذاتي والمستمر .	٨/٤/٢

عميد الكلية

مدير وحدة الجودة

رئيس القسم





جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم القانون الخاص

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برامج الماجستير والدكتوراه

تخصص القانون الخاص

يعد قسم القانون الخاص أحد أقسام شعبة الشريعة والقانون بالكلية ، وهو من أهم الأقسام التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام ، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص . إذ يعد قسم القانون الخاص صرحاً علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع فروع القانون الخاص المقارن بالفقه الإسلامي ، ومجال تطبيق أحكام هذه القوانين ، والأسنن والقواعد التي تبني عليها القواعد القانونية ، ومعرفة كيفية تطبيقها على المسائل المدنية والتجارية ومسائل الاحوال الشخصية.

كما أن قسم القانون الخاص يعتنى بمعرفة ودراسة جميع الأحكام القانونية لفروع القانون الخاص ، وكيفية بناء ملوكات استنباط القواعد القانونية ، وكيفية الترجيح بين النصوص القانونية ، مع الحفاظ على المبادئ والأحكام العامة للقانون قراءة ، وفهمها ، وتحقيقاً ، وشرحها ، وتطبيقاً عملياً في المنازعات القضائية ، أجل خدمة المجتمع المصري ، وإيجاد حل لقضايا العصرية والمستجدة ، ولمعرفة كيفية حل المشاكل القضائية والمنازعات التي تحكمها هذه الفروع القانونية للقانون الخاص

ذلك يهتم قسم القانون الخاص بإعداد وتخرج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وبحثية ، متخصصين في العلوم القانونية ، وحيث إن هذا القسم الموقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا ، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامج الماجستير والدكتوراه .

أولاً : برنامج الماجستير

١- مواصفات الخريج :



- ١/١ التحلی بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .
- ٢/١ أن يكون عارفاً بالمفاهيم الأساسية للتقسيمات القانونية ، ومعرفة مكانة فروع القانون الخاص من هذه القوانين ، والعلاقة بين فروع القانون الخاص بعضها ببعض ، وبينها وبين فروع القانون العام .
- ٣/١ أن يكون قادراً على قراءة وفهم وتحليل النصوص القانونية .
- ٤/١ أن يكون قادراً على المقارنة بين آراء فقهاء القانون ، وبين الأحكام القضائية ، وتحليلها ، للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب مع أحكام القانون وغاية المشرع منها .
- ٥/١ أن يكون قادراً على تطبيق العلوم المتخصصة ، ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلوم القانون الخاص.
- ٦/١ أن يكون عارفاً بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليهما ، وكيفية تطبيقها .
- ٧/١ أن يكون عارفاً ومتابعاً للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يختص مجالات القانون الخاص ، وكيفية وضع حلول لها وفقاً لأحكام القانون .
- ٨/١ أن يكون قادراً على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة ، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال القانون الخاص .
- ٩/١ أن يكون قادراً على توظيف الموارد المتاحة بما يحقق أعلى استفادة ، والحفاظ عليها .
- ١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة ، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة .
- ١١/١ أن يكون قادراً على التنمية والتثقيف الشرعي والقانوني بشكل صحيح يتواافق والتشريع الإسلامي وأحكام القانون ، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية .
- ١٢/١ أن يكون قادراً على تنمية ذاته أكاديمياً ومهنياً ، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال فروع القانون الخاص .

٢- المعايير الأكademie لبرنامج الماجستير :

٢/١ المعرفة والفهم :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً على فهم ومعرفة ما يلي :



في المجالات ذات العلاقة.	
التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية والعکساتها على البيئة في مجال القانون الخاص	٢/١/٢
التطورات العلمية في مجال القانون الخاص	٣/١/٢
المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون الخاص	٤/١/٢
مبدئ وأسسات الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص	٥/١/٢
أسسات وأخلاقيات البحث العلمي.	٦/١/٢

٢/٢ المهارات الذهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلى :

تحليل وتقدير المعلومات في القانون الخاص، والمقارنة بينها : لاستنباط الرأي الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء ، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات	٢/٢/٢
الربط بين المعرف المختلقة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.	٣/٢/٢
إجراء دراسة بحثية و / أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.	٤/٢/٢
تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون الخاص	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في مجال القانون الخاص	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متعددة	٧/٢/٢

٣/٢ المهارات المهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلى :

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون الخاص، وإجاده تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد	١/٣/٢
---	-------



مقارنة الآراء الفقهية المختلفة	
كتابة وتقديم التقارير المهنية في مجال القانون الخاص	٢/٣/٢
تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون الخاص	٣/٣/٢

٤ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على ما يلى :

التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص	٢/٤/٢
التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعليمية الشخصية.	٣/٤/٢
استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في القانون الخاص	٤/٤/٢
وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.	٥/٤/٢
العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.	٦/٤/٢
إدارة الوقت بكفاءة.	٧/٤/٢
التعلم الذاتي والمستمر.	٨/٤/٢



ثانياً : برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج :

- ١/١ التحلی بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .
- ٢/١ المعرفة التامة بفرع القانون الخاص وقواعدـه ، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بفرع القانون الخاص .
- ٣/١ إيجادـه فهم ، وتطبيق ، وشرح ، وتحليل النصوص وقواعدـ القانونية ، وابداء الرأي فيما يتعلق بها من مسائل .
- ٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال القانون الخاص .
- ٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي ، كالاستقرائي ، أو التحليلي ، أو الاستباطي ، والنـاقـد ، وغيرها ، مما يطور ويضيف إلى البحث العلمي في مجال القانون الخاص .
- ٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل ، والقضايا المجتمعية ، والعلمية المتـجـدـدة فيما يخص مجالـاتـ القانونـ الخاصـ، وكيفـةـ وضعـ حلـولـ لهاـ وفقـ قـوـاـعـدـ القـانـونـيـةـ .
- ٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة .
- ٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار.

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه :٢/١ المعرفة والفهم :

بانـتهـاء درـاسـةـ بـرـنـامـجـ الدـكتـورـاهـ يـتـوقـعـ أـنـ يـكـونـ الـخـرـيـجـ قادرـاـ أـيـضاـ عـلـىـ الـفـهـمـ وـالـعـرـفـةـ الجـيـدةـ لـمـاـ يـلـىـ:

النظريـاتـ وأـسـاسـيـاتـ وـالأـحـکـامـ وـالـحـدـیـثـ مـنـ الـمـعـارـفـ فـيـ مـجـالـ القـانـونـ الـخاصـ وـالـمـجاـلـاتـ ذـاتـ الـعـلـاقـةـ	١/١/٢
أسـاسـيـاتـ وـمـنـهـجـيـاتـ وـأـخـلـاقـيـاتـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ وـأـدـوـاتـهـ الـمـخـتـفـةـ.	٢/١/٢
المـبـادـئـ الـأـخـلـاقـيـةـ وـالـقـانـونـيـةـ لـلـمـمارـسـةـ الـمـهـنـيـةـ فـيـ مـجـالـ القـانـونـ الـخـاصـ.	٣/١/٢
مـبـادـئـ وـأـسـاسـيـاتـ الـجـوـدـةـ فـيـ الـمـمارـسـةـ الـمـهـنـيـةـ فـيـ مـجـالـ القـانـونـ الـخـاصـ.	٤/١/٢



المعارف المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.

٥/١/٢

٢/٢ المهارات الذهنية:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على :

تحليل وتقيم المعلومات في القانون الخاص والقياس عليها، والاستبطاط منها.	١/٢/٢
حل اشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح استناداً على المعطيات المتاحة.	٢/٢/٢
إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعارف القانونية والفقهية.	٣/٢/٢
صياغة أوراق علمية.	٤/٢/٢
تقيم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون الخاص	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في القانون الخاص	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.	٧/٢/٢
الابتكار / الإبداع.	٨/٢/٢
الحوار والنقاش العبني على البراهين والأدلة.	٩/٢/٢

٣/٢ المهارات المهنية:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على :

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون الخاص	١/٣/٢
كتابة وتقيم التقارير المهنية في مجال القانون الخاص	٢/٣/٢
تقيم وتطوير الطرق والأدوات القالمة في مجال القانون الخاص	٣/٣/٢
استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية في التواصل العلمي.	٤/٣/٢
التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.	٥/٣/٢



جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم القانون الخاص

٤ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على :

١/٤/٢	التواصل الفعال بتنوعه المختلفة مع المؤسسات القانونية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص
٣/٤/٢	تعليم الآخرين وتقدير أدائهم.
٤/٤/٢	التقييم الذاتي، والاطلاع والتعلم المستمر.
٥/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعرفة القانونية والفقهية المتنوعة.
٦/٤/٢	العمل في فريق وقيادة فرق العمل.
٧/٤/٢	إدارة اللقاءات العلمية والقدرة على إدارة الوقت.

عميد الكلية

محمد

مدير وحدة الجودة

احمد

رئيس القسم

مسعود

**وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية
لبرامج الماجستير والدكتوراه
تخصص أصول الفقه**

بعد قسم أصول الفقه أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص؛ إذ يُعدُّ قسم أصول الفقه صرحاً علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية، وكيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يُبنى عليها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أنَّ قسم أصول الفقه يعني بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لتلك الأحكام، وكيفية بناء ملوكات الاجتهد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية، مع الحفاظ على كتب التراث الأصولية-قراءةً، وفيها، وتحقيقاً، وشرحها: إحياء، وحماية لها من عبث العابثين؛ ولأجل خدمة المجتمع الإسلامي ولإيجاد حلول لقضايا العصرية المستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المشككين، والمنكرين.

كذلك يتمُّ قسم أصول الفقه بإعداده وتخرج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذوي مهارات قيادية، وبحثية، متخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، وحيث أنَّ هذا القسم المفترض ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه.

أولاً: برنامج الماجستير

١- مواصفات الخريج:

- ١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والموضوعية.
- ١/٢ أن يكون عارفاً بعلم أصول الفقه، وقواعده، والأسس التي اعتمد عليها الأئمة المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية من أدلةها، وأن يكون لديه المعرفة بعلم مقاصد التشريع الإسلامي، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم أصول الفقه.
- ١/٣ أن يكون قادرًا على قراءة وفهم كتب التراث.
- ١/٤ أن يكون قادرًا على المقارنة بين آراء العلماء، وتحليلها؛ للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب وأصول التشريع والمقصد منه.
- ١/٥ أن يكون قادرًا على تطبيق العلوم المتخصصة، ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلم أصول الفقه.

- ٦/١ أن يكون عارقاً بأسس ومتاهج البحث العلمي، وكيفية تطبيقها في مجال أصول الفقه.
- ٧/١ الاهتمام بمتابعة المشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتعددة فيما يخص مجال أصول الفقه، وكيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.
- ٨/١ أن يكون قادراً على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة، وتطبيقها في مجال البحث العلمي بأصول الفقه.
- ٩/١ أن يكون قادراً على توظيف الموارد المتاحة والممكنة بما يحقق أعلى استفادة، والحفاظ عليها.
- ١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة، واتخاذ القرار.
- ١١/١ أن يكون قادراً على التنمية الذاتية والتنقيف الديني المستمر بشكل صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي، والمتغيرات العالمية والإقليمية.
- ١٢/١ أن يكون قادراً على تنمية مهاراته أكademie ومهنية، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال أصول الفقه.

٢-المعايير الأكademie لبرنامج الماجستير:

- ١/٢ المعرفة والقيم:** بانهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على معرفة وفهم ما يلي:
- ١/١/٢ النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة ب المجال أصول الفقه ، وكذا في المجالات ذات العلاقة.
- ٢/١/٢ التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية والمعكاستها على البيئة في مجال أصول الفقه.
- ٣/١/٢ التطورات العلمية في مجال أصول الفقه.
- ٤/١/٢ المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.
- ٥/١/٢ مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.
- ٦/١/٢ أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

- ٢/٢ المهارات الذهنية:** بانهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على ما يلي:
- ١/٢/٢ تحليل وتقييم المعلومات الأصولية، والمقارنة بينها ؛ لاستنباط الرأي الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.
- ٢/٢/٢ حل إشكالات تعدد الآراء الأصولية، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات
- ٣/٢/٢ الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء الأصولية وتحديد الرأي الراجح.
- ٤/٢/٢ إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.
- ٥/٢/٢ تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال أصول الفقه

- ٦/٢/٢ التخطيط لتطوير الأداء في مجال أصول الفقه
 ٧/٢/٢ اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متعددة
 ٨/٢/٢

٣/٣ المهارات المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال أصول الفقه ، وإجاده تسكين وتطبيق القاعدة الأصولية على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة داخل المذهب . كتابة وتقييم التقارير المهنية في مجال أصول الفقه	١/٣/٢
تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال أصول الفقه	٢/٣/٢
تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال أصول الفقه	٣/٣/٢

٤/٤ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير في مجال أصول الفقه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

- ٤/٤/١ التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات الأصولية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
 ٤/٤/٢ استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه
 ٤/٤/٣ التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعليمية الشخصية.
 ٤/٤/٤ استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعرف الأصولية المتنوعة.
 ٤/٤/٥ وضع قواعد ومؤشرات تقييم آداء الآخرين.
 ٤/٤/٦ العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
 ٤/٤/٧ إدارة الوقت بكفاءة
 ٤/٤/٨ التعلم الذاتي والمستمر.

عميد الكلية

مدير وحدة الجودة والاعتماد

رئيس القسم

ثانياً: برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج:

- ١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحياديّة التامة.
- ٢/١ المعرفة التامة بعلم أصول الفقه وقواعده، وعلم مقاصد التشريع الإسلامي، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم أصول الفقه.
- ٣/١ إجاده فهم وتطبيق، وشرح، وتحليل كتب التراث الأصولي، وإبداء الرأي فيما يتعلّق بها من مسائل.
- ٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال أصول الفقه.
- ٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي: كالاستقرائي، أو التحليلي، أو الاستنباطي، والنقد وغيرها، مما يطور ويساهم في البُحث العلمي في مجال أصول الفقه.
- ٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل، والقضايا المجتمعية، والعالمية المتعددة فيما يخص مجال أصول الفقه، وكيفية وضع حلول لها في وفق قواعد التشريع الإسلامي.
- ٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة.
- ٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار.

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه:

- ١/٢ المعرفة والفهم: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على المعرفة والفهم الجيد لما يلي:

النظريات والأساسيات والأحكام والحديث من المعارف في مجال أصول الفقه، وال المجالات ذات العلاقة.	١/١/٢
أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.	٢/١/٢
المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.	٣/١/٢
مبدأ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.	٤/١/٢
المعارف المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.	٥/١/٢

- ٢/٢ المهارات الذهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

تحليل وتقييم المعلومات في مجال أصول الفقه، والتقياس عليها، والاستنباط منها.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء الأصولية وتحديد الرأي الراجح استنادًا على المعطيات المتاحة.	٢/٢/٢
إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعرفة الأصولية والفقهية.	٣/٢/٢

صياغة أوراق علمية.	٤/٢/٢
تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال أصول الفقه.	٥/٢/٢
التحطيط لتطوير الأداء في مجال أصول الفقه.	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.	٧/٢/٢
الابتكار / الإبداع.	٨/٢/٢
الحوار والنقاش المبني على البراهين والأدلة.	٩/٢/٢

٣/٢ المهارات المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال أصول الفقه.	١/٣/٢
كتابة وتقيم التقارير المهنية في مجال أصول الفقه.	٢/٣/٢
تقييم وتطوير الطرق والآدوات القائمة في مجال أصول الفقه.	٣/٣/٢
استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية في التواصل العلمي.	٤/٣/٢
التحطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.	٥/٣/٢

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه في مجال أصول الفقه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

التواصل الفعال بأذواقه المختلفة مع المؤسسات الأصولية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.	٢/٤/٢
تعليم الآخرين وتقيم أدائهم.	٣/٤/٢
التقييم الذاتي ، والاطلاع والتعلم المستمر .	٤/٤/٢
استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف الأصولية والفقهية المتنوعة.	٥/٤/٢
العمل في فريق وقيادة فرق العمل.	٦/٤/٢
إدارة اللقاءات العلمية والقدرة على إدارة الوقت.	٧/٤/٢

عميد الكلية



مدير وحدة الجودة والاعتماد

رئيس القسم

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية
برنامج الماجستير والدكتوراه
تخصص الفقه المقارن

يُعد قسم الفقه المقارن أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص. إذ يُعد قسم الفقه المقارن صرحاً علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية، وكذا كيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يبنتى عليها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أن قسم الفقه المقارن يعتنى بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لذك الأحكام، وكذا كيفية بناء ملوك الاجتهاد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية مع الحفاظ على كتب التراث الفقهي قراءة وفهمها، وتحقيقاً، وشرحاً؛ إحياء وحماية لها من عبث العابثين؛ لأجل خدمة المجتمع الإسلامي، ولإيجاد حل لقضايا المعاصرة والمستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المشككين والمنكرين.

كما يهتم قسم الفقه المقارن بإعداد وتخرج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وبحثية ، ومتخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، وحيث إن هذا القسم المؤقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه .

أولاً: برنامج الماجستير:

١/١ التحلی بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة

٢/١ أن يكون عارفاً بعلم الفقه المقارن وقواعده، والأسس التي اعتمد عليها الأئمة المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية من أدلالها، وأن يكون لديه المعرفة بتاريخ التشريع الإسلامي، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم الفقه المقارن .

٢/٢ أن يكون قادراً على قراءة وفهم كتب التراث .

٣/١ أن يكون قادراً على المقارنة بين آراء العلماء، وتحليلها؛ للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب وأصول التشريع والمقصد منه .

٤/١ أن يكون قادراً على تطبيق العلوم المتخصصة ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلم أصول الفقه .

٥/١ أن يكون عارفاً بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها، وكيفية تطبيقها .

٦/١ أن يكون عارفاً ومتابعاً للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يخص مجال الفقه المقارن، وكذا كيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي .

٧/١ أن يكون قادرًا على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال الفقه المقارن ،

٨/١ أن يكون قادرًا على توظيف الموارد المتاحة بما يحقق أعلى استفادة، والحفاظ عليها ،

٩/١ أن يمتلك مهارات القيادة، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة .

١٠/١ أن يكون قادرًا على التنمية والتثقيف الديني بشكل صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية .

١٠/١ أن يكون قادرًا على تنمية مهاراته أكademica ومهنية، مع قدرته على النعم المستمر في مجال الفقه المقارن .

١- المعايير الأكاديمية لبرنامج الفقه الماجستير:

١/٢ المعرفة والفهم: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج

قادرًا على فهم ومعرفة ما يلي:

النظريات والأسasيات والأحكام المتعلقة بمجال الفقه الإسلامي المقارن، وكذا في المجالات ذات العلاقة.	١/١/٢
التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها على البيئة في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٢/١/٢
التطورات العلمية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٣/١/٢
المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٤/١/٢
مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٥/١/٢
أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.	٦/١/٢

٢/٢ المهارات الذهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على فهم ومعرفة ما يلي:

تحليل وتقييم المعلومات في الفقه الإسلامي المقارن، والمقارنة بينها : لاستبطاط الرأى الرا�ح ، والقياس عليها لحل المشاكل.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء، وتحديد الرأى الرا�ح مع عدم توافر بعض المعطيات	٢/٢/٢
الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأى الرا�ح.	٣/٢/٢
إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.	٤/٢/٢
تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متعددة	٧/٢/٢

٣/٢ المعرفة المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٣/٢ إنقاذ المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال الفقه الإسلامي المقارن، وإجاده تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سلية بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة
٢/٣/٢ كتابة وتقييم التقارير المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/٣/٢ تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال الفقه الإسلامي المقارن

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٤/٢ التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢ استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/٤/٢ التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعليمية الشخصية.
٤/٤/٢ استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في الفقه الإسلامي المقارن
٥/٤/٢ وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.
٦/٤/٢ العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
٧/٤/٢ إدارة الوقت بكفاءة.
٨/٤/٢ التعلم الذاتي والمستمر.

ثانياً: برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج:

- ١/١ التحلی بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة .
- ٢/١ المعرفة التامة بعلم الفقه المقارن وقواعده، وعلم مقاصد التشريع الإسلامي وتاريخه، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم الفقه المقارن .
- ٣/١ إجاده وفهم، وتطبيق، وشرح، وتحليل كتب التراث الفقهي، وإبداء الرأي فيما يتعلق بهامن مسائل .

- ٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال الفقه المقارن .
- ٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي، كالاستقرائي، أو التحليلي، أو الاستباطي، والنقد، وغيرها، مما يطور ويضيف إلى البحث العلمي في مجال الفقه المقارن .
- ٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل، والقضايا المجتمعية، والعالمية المتتجدة فيما يخص مجال الفقه المقارن، وكيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي .
- ٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة .
- ٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار .

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه:

١/٢ المعرفة والفهم:

باتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على الفهم والمعرفة الجيدة ما يلي:

١/١/٢	النظريات والأسسية والأحكام والحديث من المعرف في مجال الفقه الإسلامي المقارن، وال المجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	أسسية ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.
٣/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن.
٤/١/٢	مبادئ وأسسية الجودة في الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن.
٥/١/٢	المعارف المتعلقة بأثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.

٢/٢ المهارات الذهنية:

باتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على ما يلي:

١/٢/٢	تحليل وتقدير المعلومات في السياسة الشرعية والقياس عليها، والاستباط منها.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح استناداً على المعطيات المتاحة.

إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعارف الأصولية والفقهية.	٣/٢/٢
صياغة أوراق علمية.	٤/٢/٢
تقييم المخاطر في المعاملات المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في الفقه الإسلامي المقارن	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.	٧/٢/٢
الابتكار / الإبداع.	٨/٢/٢
الحوار والنقاش المهني على البراهين والأدلة.	٩/٢/٢

٣/ المهارات المهنية:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على ما يلي:

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال الفقه الإسلامي المقارن	١/٣/٢
كتابة وتقديم التقارير المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٢/٣/٢
تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٣/٣/٢
استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية في التواصل العلمي.	٤/٣/٢
التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.	٥/٣/٢

٤/ المهارات العامة:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً على ما يلي:

التواصل الفعال بألوانه المختلفة مع المؤسسات الأصولية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن	٢/٤/٢
تعليم الآخرين وتقييم أدائهم.	٣/٤/٢
التقييم الذاتي ، والاطلاع والتعلم المستمر.	٤/٤/٢
استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف الأصولية والفقهية المتنوعة.	٥/٤/٢
العمل في فريق وقيادة فرق العمل.	٦/٤/٢
إدارة اللقاءات العلمية والقدرة على إدارة الوقت.	٧/٤/٢

عميد الكلية

مدير وحدة الجودة



رئيس القسم

جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم السياسة الشرعية

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برنامج الماجستير والدكتوراه

تخصص السياسة الشرعية

يعد قسم السياسة الشرعية أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص، إذ يُعد قسم السياسة الشرعية صرحاً علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية، وكذا كيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يتنبئ بها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أن قسم السياسة الشرعية يعني بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لتلك الأحكام، وكذا كيفية بناء ملوكات الاجهاد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية مع الحفاظ على كتب التراث الفقهي قراءة وفهمًا، وتحقيقًا، وشرحًا؛ إحياء وحماية لها من عبث العابثين؛ لأجل خدمة المجتمع الإسلامي، ولإيجاد حل لقضايا العصرية والمستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المشككين والمنكرين.

كما يتم قسم السياسة الشرعية بإعداد وتخرج طلاب وباحثين (مصريين ووأفارقة) ذي مهارة قيادية وباحثية، ومتخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، وحيث إن هذا القسم الموقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه.

أولاً: برنامج الماجستير:

١- مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة.

٢/٢ أن يكون عارقاً بعلم السياسة الشرعية وقواعده، والأسس التي اعتمد عليها الأئمة المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية من أدلةها.

٣/٣ أن يكون قادراً على قراءة وفهم كتب التراث المتعلقة بهذا العلم.

٤/٤ أن يكون قادرًا على المقارنة بين آراء العلماء، وتحليلها؛ للوصول إلى الرأي مناسب وأصول التشريع والمقصد منه.

- ٥/١ أن يكون قادراً على تطبيق العلوم المتخصصة ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلم السياسة الشرعية.
- ٦/١ أن يكون عارفاً بأسم ومتناهgiaj البحث العلمي المتعارف عليها، وكيفية تطبيقها.
- ٧/١ أن يكون عارفاً ومتابعاً للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتعددة فيما يخص مجال الفقه المقارن، وكذا كيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.
- ٨/١ أن يكون قادراً على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة، مما يخدم بها البحث العلمي وتطوره في مجال السياسة الشرعية.
- ٩/١ أن يكون قادراً على توظيف الموارد المتاحة بما يحقق أعلى استفادة، والحفاظ عليها.
- ١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة.
- ١١/١ أن يكون قادراً على التنمية والتثقيف الديني بشكل صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية.
- ١٢/١ أن يكون قادراً على تنمية مهاراته أكademica ومهنية، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال السياسة الشرعية.

١- المعايير الأكademica لبرنامج الفقه الماجستير:

- ١/٢ **المعرفة والفهم:** بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على فهم ومعرفة ما يلي:

النظريات والأسasيات والأحكام المتعلقة بمجال السياسة الشرعية، وكذا في المجالات ذات العلاقة.	١/١/٢
التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها على البيئة في مجال السياسة الشرعية	٢/١/٢
التطورات العلمية في مجال السياسة الشرعية	٣/١/٢
المبادي الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية	٤/١/٢
مبادي وأسسasيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية	٥/١/٢
أساسasيات وأخلاقيات البحث العلمي.	٦/١/٢

- ٢/٢ **المهارات الذهنية:** بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على فهم ومعرفة ما يلي:

تحليل وتقييم المعلومات في السياسة الشرعية، والمقارنة بينها ، لاستنباط الرأي الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء ، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات	٢/٢/٢

الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي . الراجح.	٣/٢/٢
إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.	٤/٢/٢
تقييم المخاطر في العمارات المهنية في مجال السياسة الشرعية	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في مجال السياسة الشرعية	٦/٢/٢
اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متعددة	٧/٢/٢

٣/٢ المعرفة المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على فهم ومعرفة ما يلي:

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال السياسة الشرعية، وإجاده تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة	١/٣/٢
كتابة وتقدير التقارير المهنية في مجال السياسة الشرعية	٢/٣/٢
تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال السياسة الشرعية	٣/٣/٢

٤/٤ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على فهم ومعرفة ما يلي:

التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية	٢/٤/٢
التقييم الذاتي وتحديد احتياجات التعليم الشخصية.	٣/٤/٢
استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في السياسة الشرعية	٤/٤/٢
وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.	٥/٤/٢
العمل في فريق، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.	٦/٤/٢
إدارة الوقت بكفاءة.	٧/٤/٢
التعلم الذاتي والمستمر.	٨/٤/٢

ثانياً: برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج:

- ١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة.
- ٢/١ المعرفة التامة بعلم السياسة الشرعية وقواعده، وعلم مقاصد التشريع الإسلامي وتاريخه، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم السياسة الشرعية.
- ٣/١ إجاده وفهم، وتطبيق، وشرح، وتحليل كتب التراث الفقهي، وإبداء الرأي فيما يتعلق بهامن مسائل.
- ٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال السياسة الشرعية.
- ٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي، كالاستقرائي، أو التحليلي، أو الاستنباطي، والنقد، وغيرها، مما يطور ويضيف إلى البحث العلمي في مجال السياسة الشرعية.
- ٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل، والقضايا المجتمعية، والعالمية المتتجدة فيما يخص مجال السياسة الشرعية، وكيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.
- ٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة.
- ٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار.

٢- المعاير الأكademية لبرنامج الدكتوراه:

- ١/٢ **المعرفة والقيم:** بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على الفهم والمعرفة الجيدة ما يلي:

النظريات والأسسasيات والأحكام والحديث من المعارف في مجال السياسة الشرعية، ومجالات ذات العلاقة.	١/١/٢
أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.	٢/١/٢
المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية.	٣/١/٢
مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية.	٤/١/٢
المعرفة المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.	٥/١/٢

- ٢/٢ **المهارات الذهنية:** بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

تحليل وتقدير المعلومات في السياسة الشرعية والقياس عليها، والاستناد منها.	١/٢/٢
حل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراوح استناداً على المعطيات المتاحة.	٢/٢/٢
(إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعرفة الأصولية والفقهية.	٣/٢/٢
صياغة أوراق علمية.	٤/٢/٢

تقييم المخاطر في العمارسات المهنية في مجال السياسة الشرعية.	٥/٢/٢
التخطيط لتطوير الأداء في السياسة الشرعية	٦/٢/٢
التخاذل القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.	٧/٢/٢
الابتكار / الإبداع.	٨/٢/٢
الحوار والنقاش المبني على البراهين والأدلة.	٩/٢/٢

٢/٢ المهارات المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال السياسة الشرعية	١/٣/٢
كتابة وتقديم التقارير المهنية في مجال السياسة الشرعية	٢/٣/٢
تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال السياسة الشرعية	٣/٣/٢
استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية في التواصل العلمي.	٤/٣/٢
التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.	٥/٣/٢

٤/٤ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات الأصولية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.	١/٤/٢
استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية	٢/٤/٢
تعليم الآخرين وتقدير أدائهم.	٣/٤/٢
التقييم الذاتي ، والإطلاع والتعلم المستمر.	٤/٤/٢
استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعرف الأصولية والفقهية المتنوعة	٥/٤/٢
العمل في فريق وقيادة فرق العمل.	٦/٤/٢
إدارة النقاءات العلمية والقدرة على إدارة الوقت.	٧/٤/٢

عميد الكلية

رئيس القسم

مدير وحدة الجودة

